

الأدلة والتعلم: تعزيز البيانات المتعلقة بسياقات الأزمات والمخاطر ونظم معلومات التعليم المؤسساتي

دراسة حالة – منظمة المكسيكيون أولاً (ميكسيكانوس بريميرو)

مؤشر العودة للمدارس

وصف موجز للممارسة والتعلم الأساسي

يعد «مؤشر العودة للمدارس» مشروع يستخدم البيانات العامة من أجل تصميم منصة تفاعلية توفر الدعم والإرشادات من أجل إدارة فتح وغلق 140,000 مدرسة حكومية وخاصة في المكسيك. يعرض هذا المشروع لصانعي القرار والمجتمع المدرسي نموذجاً يقدم مختلف التوصيات حول كيف ومتى تفتح المدارس، من خلال تحقيق التوازن بين رصد الحالة الوبائية ومستويات التعلم الأكاديمي وحالة البنى التحتية للمدارس. وكذلك، مع مراعاة الظروف الديموغرافية للأسر والحالة المعيشية التي تهمش وتعيق التلاميذ من الوصول الأمثل إلى التعليم عن بعد واستخدامه. وبهذا، تسعى منظمة المكسيكيون أولاً على المستوى الوطني ومنظمة المكسيكيون أولاً بولاية سينالوا إلى المساهمة في إعادة الحقوق التعليمية للأطفال من خلال الموازنة بين الحق في الصحة والحق في التعليم.

يدمج «مؤشر العودة للمدارس» البيانات العامة في نموذج تحليلي يسمح بإنشاء تسعة ملفات للتوصيات، والتي توجه مستويات تحديد الأولويات لإعادة فتح كل مدرسة على حدة. في هذه التوصية، تُعتبر الحاجة الملحة للعودة إلى الفصول الدراسية وجهًا لوجه، والتي تحدها مستويات قصور وعدم كفاءة التعلم، بمثابة احتمال تنظيم العودة بعد تدابير الأمن الصحي الرئيسية، مثل التباعد الاجتماعي وتحسين الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

تم إعداد وتثبيت هذا النموذج على منصة تفاعلية تتيح الوصول إلى النتائج الخاصة بـ 32 ولاية، وأكثر من 140,000 مدرسة ابتدائية وثانوية، حكومية وخاصة في المكسيك.

ما هي التحديات التي تتناولها وتعالجها الممارسة/المبادرة ولماذا كانت هناك حاجة للتغيير؟

يتمثل التحدي الرئيسي الذي تناولته هذه الممارسة عكس إدارة فتح وإغلاق المدارس بناءً على المعلومات الوبائية فقط، والتي تضمنت الإغلاق التام في ولايات مختلفة في البلاد. يقترح مؤشر العودة للمدارس تضمين بيانات بروتوكول القرار التي تساهم في حماية حقوق التعليم للطلاب في المكسيك. إن التشخيص الأساسي الذي يبرر تطوير مؤشر العودة إلى المدرسة هو أنه من خلال عدم مراعاة المتغيرات التي تتجاوز المجال الوبائي،- لم يكن لدى الحكومة أبداً أي دليل من شأنه أن يسمح بمقارنة الضرورة الصحية بالنتائج التعليمية لإطالة أمد الإغلاق التام للمدارس، مما أدى إلى سيناريو مؤسف حيث كانت المدارس أول من أغلق وأخر من افتتح. واستمرت المدارس على هذا الوضع من 23 آذار/مارس 2020 حتى إعلان العودة الطوعية للمدارس بداية من العام الدراسي 2021-2022 في آب/أغسطس 2021. وهو التاريخ الذي عادت فيه نسبة غير محددة من المدارس العامة والخاصة في المكسيك إلى الفصول الدراسية وجهًا لوجه، بينما قرر آخرون الاستمرار في اتباع طريقة التعلم عن بعد بصفة كلية أو جزئية. إضافة إلى ذلك، من الجدير بالذكر أنه منذ الزيادة في مستويات العدوى في كانون الثاني/يناير 2022، أغلقت المدارس بالكامل مرة ثانية في معظم ولايات البلد.

تحد آخر عالجته المبادرة يتعلق بالحاجة إلى تزويد المجتمعات المدرسية بالآليات الرسمية التي يمكن من خلالها الحفاظ على قرار العودة إلى الفصول الدراسية وجهًا لوجه. وذلك لأن إعلان الحكومة الفيدرالية والأمانات العامة في الولايات بالعودة إلى الدروس وجهًا لوجه كان دائماً يؤثر العودة كقرار طوعي. ومع ذلك، لم يتم أبداً منح المديرين، المعلمين، أو العائلات أي نوع من الدعم المعياري أو آلية توجيهية لهيكلية عملية للمشاورات المجتمعية التي تمت دعوتهم إليها عندما تقرر أن العودة ستكون طوعية.

لذلك، يسعى مؤشر العودة إلى المدرسة إلى تزويد المجتمعات المدرسية وصنّاع القرار بنظام قوي للتحليل الكمي للواقع الاجتماعي التربوي، يمكن من خلاله إدارة فتح المدارس بطريقة قائمة على الأدلة.

من المهم أيضاً تضمين التحدي الثالث المتمثل في غياب أنظمة إدارة المعلومات التعليمية التي يمكن لوكلاء التعليم مثل الآباء، الطلاب، أو المعلمين الوصول إليها بطريقة فعّالة وبسيطة.

ما الذي كنت تحاول تحقيقه؟ كيف ترتبط الأهداف والغايات بتحسين تحديد الاحتياجات والحوجز التعليمية ورصدها في حالات الطوارئ والسياسات المتأثرة بالأزمات؟

لكي يؤثر فريق المشروع بصورة إيجابية في التحديات المذكورة في السؤال السابق، كان يتعين عليه تحديد الأهداف التالية: 1) تخطيط، تحليل، ودمج البيانات العامة المنفرقة و الموجودة في مصادر مختلفة، وبناء نموذج تكامل يمكنه بطريقة بسيطة إيصال القصد بالتوازن بين رصد حالة الطوارئ الصحية ورصد حالات الطوارئ التعليمية التي تفاقمت بسبب الإغلاق التام للمدارس. 2) ترجمة النتائج العددية للنموذج التحليلي إلى نتائج سهلة الفهم لإعداد توصيات للمدارس المعاد فتحها، وتقديم إرشادات محددة لكل مدرسة من مجموع 140,000 مدرسة مدرجة في المشروع، بالإضافة إلى النتائج الإجمالية لـ 32 ولاية من البلد، ودمج كلا الخيارين في المنصة على الإنترنت للمؤشر.

بمجرد تحقيق الأهداف التشغيلية التي تم وصفها، تم إنشاء الأهداف المتعلقة بالقدرة على التأثير، من خلال الاتصال والحضور العام، وتعديل أسلوب إدارة صانعي القرار وعملية المشاورات في المجتمعات المدرسية. وفي السياق ذاته، تسعى المبادرة إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في: 3) تحقيق قدر أكبر من التمكين الاجتماعي للأسر والشخصيات التربوية فيما يتعلق بالمطالبة بعودة أمانة و تدرجية للمدارس التي تحمي حق الطلاب في التعليم. 4) قيادة صانعي القرار في الولايات لترسيخ التخطيط لعملية إعادة فتح المدارس في الأدلة التجريبية فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي والتعليمي لمدارسهم. 5) تشكيل سابقة فيما يتعلق بأهمية أنظمة إدارة معلومات التعليم الرسمية التي تسمح بالاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة قوية لحالات الأزمات وحالات الطوارئ مثل تلك التي حدثت نتيجة للوباء.

هل حققت ممارستك الأهداف والغايات الأولية؟ ما هي النتائج الرئيسية؟

تم إحراز النجاح الكامل في تحقيق الهدفين الأول والثاني في الاستجابة السابقة. حالياً، توجد منصة مفتوحة للمستخدمين المهتمين بكل من نتائج المدرسة والوضع في ولاية معينة. حتى الآن، تلقينا ما يزيد عن ألفين طلب، وهي نسبة منخفضة، باعتبار أن المنصة تتمتع بقدرة لتقديم المعلومات عما يزيد عن 140,000 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية، حكومية وخاصة. كما أنه لغاية الآن نفقّر إلى آليات تقييم تأثير هذه المعلومات حول الطلب الاجتماعي للعودة السريعة والشاملة للحضور الجاهي للفصول الدراسية.

من خلال التفاعل المباشر، يمكننا اليوم الإبلاغ فقط بأن سلطات التعليم المحلية في البلاد (وزارة التعليم العام والثقافة بولاية سينالوا) تستخدم المعلومات وتقارير مؤشر العودة إلى المدارس بصورة منتظمة من أجل إعلام المدارس بعملية وخطة إعادة فتحها. في هذه الحالة، من إجمالي 3626 مدرسة، اعتُبر أن 31.2% منها تمتلك فرصاً عالية/ملائمة إمكانية للعودة. وعند إجراء تقييم لعدد 370 مدرسة بدأت الفتح الطوعي لها في الولاية، وجد أن 62% منها لها فرص كبيرة للعودة إلى الحضور الجاهي للفصول الدراسية. وهذا يسمح بإظهار بوضوح إعطاء الأولوية للمدارس في هذه الحالة في استراتيجية إعادة الفتح التي تنفذها سلطة التعليم بالولاية.

من هم أصحاب الشأن الذين شاركوا؟ وكيف تأكدوا من أن مشاركتهم كانت تعاونية وتشاركية؟

تم تطوير مؤشر العودة للمدارس من قبل فريق من المتعاونين التابعين لمنظمة المكسيكيون أولاً. إن النموذج التحليلي الأصلي مستوحى من عمل مركز دراسة إسبينوزا و إيجليسياس (CEEY) المتخصص في البحث حول الحراك الاجتماعي. كانت هناك أيضاً ملاحظات وتغذية راجعة من المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا (INEGI) في المكسيك، والتي ساهمت بملاحظات قيمة للتكرارات المستقبلية للنموذج، على سبيل المثال اقتراح أن مؤشر تقييم شدة الوضع الوبائي هو بيانات الوفيات الزائدة في كل ولاية. حصل أيضاً مؤشر العودة إلى المدرسة، خلال مرحلة تصميمه وتطويره، على تعاون اختصاصيين من مركز البيانات التابع لشركة كوبيل الوطنية.

كيف تفاعلت هذه الممارسة مع نظم المعلومات التعليمية المؤسسية في السياق، وربما عززتها؟

لم يجد مؤشر العودة إلى المدرسة، حتى الآن، فرصة لتقوية نظم المعلومات التعليمية الحكومية. بيد أن تجربة الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف المشروع كشفت عن سلسلة تحديات في نظم معلومات التعليم المؤسسي، مثل تجزئة المعلومات (المعلومات المتاحة في مختلف المواقع)، صعوبة الحصول عليها وتصفحها، وفي بعض الحالات، وجود قواعد بيانات بها عدد كبير من الملاحظات مع بيانات مفقودة. إن الملاحظات على الشبكات الاجتماعية للمستخدمين، وكذلك ما ذكره المتصلين حول مبادرة المجتمع المدني لبناء الدعم لصنع القرار، في مواجهة الاستجابة الرسمية المحدودة، تجعلنا نفكر في زيادة احتملة في القدرات في كلا القطاعين المدني والرسمي، لإدارة نظم المعلومات التعليمية.

من هذه التجربة، يُمكن تحمين وتقدير أن المؤسسات التي تتولى إدارة النظم التعليمية الوطنية بالإضافة إلى تنسيقها في المكسيك يمكن أن تستفيد بشكل كبير من خلال إضافة الخبرة الفنية لمنظمات مثل المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، التي تقدّم من خلال منصة البيانات

القابلة للتنزيل الخاصة بتعداد السكان (2020) نظام معلومات نموذجي، قادر على إتاحة الحصول على البيانات في وحدات التحليل الدقيقة مثل المنطقة الإحصائية الجغرافية (AGEB)، مع إمكانات عالية للبحث الاجتماعي، والتي استفاد منها مؤشر العودة إلى المدرسة بشكل كبير.

ما التحديات والعوائق التي واجهتها وكيف غيرت من منهجك للتغلب عليها؟

كما ذكر أعلاه، فإن العقبات الأولية التي اعترضت مؤشر العودة إلى المدرسة نشأت من صعوبات الحصول على البيانات التعليمية وتوفيرها. على وجه الخصوص، تلك التي تشير إلى ظروف البنية التحتية للمدارس والتعلم، وهذا هو السبب في أن العينة النهائية يمكن أن تشمل فقط المدارس الابتدائية والثانوية، مع استبعاد رياض الأطفال والبالغين، وهما مستويان بمعلومات ذات جودة رديئة للغاية. في حالة نتائج الاختبار المعيارية، وهي متغير مهم في تحديد الحاجة الملحة التعليمية التي تسعى المشروع إلى توصيلها، كان من الضروري اللجوء إلى تقنيات احتساب البيانات، حيث لم تكن جميع المؤسسات لديها نتائج متاحة في التطبيق الأخير لاختبارات PLANES (الخطة الوطنية لتقييم التعلم) في كل مستوى، على الرغم من حقيقة وجود التفويض للتفكير في ذلك.

أخيراً، هناك مصدر مهم آخر للتحديات يتعلق بتوفير حوافز من أجل الوصول واستخدام المعلومات التي تقدمها المنصة بشكل أكبر من قبل المستخدمين مثل العائلات، المعلمون، الطلاب، وصناع القرار. إن بعض الفرضيات التي يجري تحليلها حالياً هي أن المستويات المتدنية لكل من المحتوى الإعلاني وتجربة قابلية الاستخدام للمنصة لم تسهل الاستخدام الأكثر كثافة. على سبيل المثال، من المهم ملاحظة أن النظام الأساسي قد صُمم أساساً لتوفير أقصى قدر من الراحة والكفاءة على شاشة الكمبيوتر، مما يشكل حاجزاً للمستخدمين الراغبين في الحصول على معلومات من خلال الهواتف المحمولة، وهي إحدى آليات الحصول على المعلومات المتاحة بشكل أكبر. لهذا السبب، فإن أحد البدائل التي هي قيد الاستعراض حالياً هو السماح بالبحث عن معلومات من استشارات عبر الهواتف المحمولة.

ما الأمر الأساسي الذي تعلمته من ممارستك؟ إذا فعلت ذلك مرة أخرى، فما الذي ستفعله بشكل مختلف؟ ما هي المؤشرات التي ستعطيها لمساعدة شخص من منظمة أخرى تواجه تحديات مماثلة؟

إن فرصة التعلم الأولى هو أن تشكيل نموذج لهذه الخصائص يتضمن القدرة على التفاعل مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التقدير والاحتياط، وبالتالي، فإن هذه تعتبر نماذج قابلة للتحسين بشكل كبير للغاية. تتبع كل من معالجة وإدماج المتغيرات المختلفة المدمجة في النموذج لعمليات تحليل واتخاذ قرار يمكنها أن تخفي تحيزات مهمة. بالإضافة إلى التحيز للإنصاف الذي تمت إضافته عن قصد عند الأخذ في الحسبان أن الملفات التعريفية للمدارس والتي سيتم ترتيبها حسب الأولوية، يجب أن تصف تلك المدارس بأن لديها أعلى مستويات من الضرورة والحاجة التعليمية، أي أن ذلك يعتبر "عمل وتمييز إيجابي"، فإن القرارات المنهجية الأخرى توفر مجالاً للتحسين. على سبيل المثال، وكما ذكرنا آنفاً، فهناك إمكانية لدمج بيانات محدثة كل أسبوعين، تلك التي تشير إلى حالات الوفيات الزائدة¹، لتحل محل معدلات الإقامة في المستشفى للعلاج والوفيات المصنفة على أنها كوفيد-19 من كل ولاية. بالإضافة إلى ذلك، يدمج تصميم النموذج الحالي هذه المعلومات دائماً بشكل نسبي، مما سيشكل ملاحظات (مدارس أو ولايات) مع فرصة أقل للعودة، حتى لو كانت مستويات النشاط الوبائي دون عتبات المخاوف. هناك فرصة رائعة أخرى للتحسين وهي استكشاف نموذج مفتوح لدمج البيانات التي يبلغ عنها مستخدمو المنصة، مما يتيح الحصول على نتائج أكثر دقة ومحددة.

من ناحية أخرى، فإن إلحاح القدرة على نشر المؤشر في إطار فرصة/حاجة الناتجة عن الإعلان الرسمي عن الافتتاح الطوعي للمدارس، أدى بالفريق إلى تفضيل تصميم رقمي لم يقدم التجربة والتفاعل المثاليين للمستخدمين. ويعد هذا، على صعيد الإدارة وتحديث الموقع، بعيداً عن مقاييس أتمتة العمليات المثلى، التي تعتمد بشكل كبير على معالجة خبير لدمج البيانات الجديدة وإنتاج نتائج جديدة.

وعلى صعيد أهداف المناصرة، فإن الدروس متعددة. أولاً، من المستحسن التفكير منذ بداية المشروع حول كيفية ضمان استخدام الأداة على نطاق أوسع. ثانياً، خطط بواقعية للأهداف المراد متابعتها والجمهور المراد التي يجب منحها الأولوية. من خلال إعطاء الأولوية لبناء منصة تقدم نتائج من أكثر من 140000 مدرسة، فقدت المرونة في إقناع اعتماد الأداة من قبل صانعي القرار. باستثناء في ولاية سينالوا، أُجري العرض العام للمؤشر قبل أيام قليلة من الإعلان عن إعادة الافتتاح الطوعي للمدارس، دون أن تتمكن السلطات من التوصية بأن عملية مناقشة لكل مدرسة يمكن أن تستند إلى الإرشادات التي قدمتها المنصة.

لذلك، فإن التوصية هي أن يكون لديك جداول زمنية مختلفة مع مختلف الجهات الفاعلة والجمهور ومستويات التأثير، وتقييم المشاركة مع بعضهم في وقت مبكر، النتائج التي حصلت عليها المنصة حتى لو لم تقدم المنصة جميع الوظائف والعمليات التي تريد إضافتها. أيضاً،

¹يعد معدل الوفيات الزائد مصطلحاً يستخدم في علم الأوبئة والصحة العامة يشير إلى عدد الوفيات مهما كانت الأسباب خلال أزمة ما تتجاوز ما كنا نتوقع تسجيله في ظل الظروف "العادية".

وجود المزيد من استراتيجيات النشر المجزأة مع عنصر أكبر للتفاعل المباشر، من خلال مثلاً الورش التدريبية في استخدام الأداة وتفسير النتائج المباشرة في الوحدات الفرعية الإدارية أو في مجتمعات مدرسية مختارة.

أخيراً، يُوصى بشدة خلال إعداد برامج الأنشطة من هذا النوع بتضمين تطوير استراتيجيات اتصال شاملة وطموحة. في السياق الحالي، من المهم تمديد رسائل المشروع في الوقت المناسب، ليس فقط لإثارة قضية على جدول الأعمال العام وتحديد شروط المناقشة، لكن لبلوغ هدف التقارب في صنع القرار من حيث المسؤولية المشتركة، الدعم، التدقيق والتقييم من المجتمع المدني إلى النظام المدرسي بأسره.

الأدلة المقدمة

- تقرير من منظمة سينالوا
- نتائج من منظمة CCT Sinaloa
- مؤشر العودة 3.0
- ملاحظة توضيحية